أوراق عمل

المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي
على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

7 ابريل 2017
(إسطنبول – تركيا)

İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi

شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
البنك الإسلامي للتنمية

Fleet corp TÜRKİYE

isfa İslami Finans Akademisi

selam DANIŞMANLIK

Ziraat Katılım
Paylaştıkça daha fazlası

الجلسة الأولى

التدقيق الشرعي على البنوك التشاركية والمؤسسات المالية الإسلامية بتركيا

إعداد
د. إسماعيل خالد أوغلو
مدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي
بيتك - تركيا

مقدمة:

إن تَفَرد المصارف الإسلامية في تقديم الخدمة المصرفية بعيداً عن مبدأ الفائدة المصرفية التي اعتبرت من الربا المحرم شرعاً يقود بالضرورة إلى وجوب تبني سياسة متميزة للتدقيق الداخلي تمتد تطبيقاتها من مجرد التحقق من سلامة العمل المصرفي إلى التحقق من سلامة التطبيق الشرعي للعمليات المصرفية.

وبناءً على هذا، فإنه يجب أن ينص النظام الأساسي وعقد التأسيس في كل مصرف إسلامي على تشكيل لجان أو هيئات لممارسة مثل هذا العمل، ولكن تطور الأعمال وتشعبها وزيادة تعقيدها يستلزم تطوير مهمة الرقابة الشرعية من مجرد وجود هيئة استشارية للإفتاء تعمل على صياغة العقود وإقرار القواعد والضوابط الشرعية للمعاملات إلى ممارسة رقابة لاحقه على تنفيذ العمليات للتحقق من توافقها مع القواعد الشرعية المقررة.

وبما أن الهدف الأساسي لمهنة التدقيق هو إضفاء المصداقية على نتائج أعمال المؤسسات، أصبح تدقيق أعمال المؤسسات المالية الإسلامية ضروريا من جهة خارجية مستقلة، بالإضافة إلى الجهة الداخلية الموجودة داخل البنك، لإعطاء قوة وثقة أكبر لهذه المؤسسات أمام الأطراف الخارجية التي تتعامل معها. لكن يلاحظ أنّ معظم المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في تركيا لم تصلها لحد الآن إلى ثقافة التدقيق الشرعي الداخلي ناهيك عن الخارجي، حيث إنها لازالت الإدارة الشرعية بها مجرد هيئة استشارية للإفتاء لا غير، إن لم نقل أنها صورة شكلية لإظهار أن البنك له هيئة شرعية، فلا تنظر هذه الهيئة إلا فيما يعرض عليها من قبل الإدارة من أسئلة، أما وجود إدارة رقابة تتابع تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية بطريقة صحيحة، فهذا ما ترفضه هذه المؤسسات باستثناء البنك الكويتي التركي للمساهمة (كويت تورك) الذي لديه إلى جانب هيئة شرعية تجتمع شهريا للنظر في مستجدات البنك إدارة رقابة وتدقيق شرعي تعمل على متابعة تنفيذ هذه القرارات والتدقيق على جميع إدارات البنك، وترفع بذلك تقاريرا للهيئة التي بدورها ترفعها لمجلس الإدارة.

التدقيق الشرعي: الأهداف والمهام

كما لا يخفى على الجميع أن عمليات التدقيق الشرعي تهدف مباشرة إلى التحقق من مدى التزام البنك بفتاوى وتعليمات هيئة الفتوى الشرعية، وذلك من خلال قيامها بالمهام التالية:

- فحص ومراجعة المستندات والسجلات والعقود والاتفاقيات وجميع أعمال البنك للتأكد من سلامة التطبيق الشرعي.
- رصد الأخطاء الحاصلة في التطبيق العملي فور اكتشافها واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأنها بما يحقق سلامة التطبيق الشرعي.
- الرد على استفسارات الفروع والإدارات بشأن التطبيق اليومي للتعليمات الشرعية، وإحالة الاستفسارات في الأمور التطبيقية المستجدة إلى هيئة الفتوى الشرعية لاستصدار الفتاوى اللازمة بشأنها.
- متابعة مدى التزام الفروع والإدارات المعنية بتنفيذ الإجراءات التصحيحية المقترحة لتسوية المخالفات الشرعية المكتشفة.

واقع المؤسسات المالية الإسلامية في تركيا

عندما نتحدث عن التمويل الاسلامي في تركيا فإن أول ما يتبادر للأذهان المصارف التشاركية (الإسلامية). لكن مع نمو وتطور التمويل الاسلامي بتركيا، والسعي الحثيث للحكومة في دعم هذا المجال ابتداء برئيس الجمهورية السيد رجب الطيب أردوغان بإنشاء مؤسسات مالية إسلامية حكومية، وبالسعي لإيجاد قانون خاص بالبنوك الإسلامية، ولد قطاعات جديدة في هذا المجال كشركات التأمين التكافلي اعتبارا من عام 2009. وبهذا يمكن القول أن التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية بتركيا ينقسم إلى قسمين:

القسم الأول: المصارف التشاركية

1) بنك البركة ترك التشاركي (alBaraka)

أول بنك إسلامي أسس في تركيا سنة 1985 تحت اسم «مؤسسة البركة ترك المصرفية» من قبل مجموعة البركة، إلى نهاية الربع الرابع من سنة 2015 بلغت حصة مجموعة البركة 54.06%، و7.84% للبنك الإسلامي للتنمية، و24.80% في بورصة الأسهم، 14.04% رأس مال محلي تركي. يبلغ عدد فروعه 212 فرعا بتركيا وفرع واحد خارج تركيا بأربيل. بلغ عدد الموظفين بالبنك 3736 موظفا.

إلى غاية 2011 لم يكن لدى بنك البركة ترك هيئة شرعية، بل كان لديها مستشار شرعي، مما أوقعها في انتقادات كثيرة إلى أن تدخلت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة متمثلة في الشيخ الدكتور عبد الستار أبو غدة حفظه الله، وكونوا هيئة شرعية تعتبر مركزية لكنها ليست كافية لأنه ليس لديها هيئة رقابية تُتابع أعمال الهيئة ومدى التزام البنك بقرارات الهيئة إضافة إلى أن هذه الهيئة تجتمع أربع مرات في السنة.

2) بنك تركيا المصرفي التشاركي (Türkiye Finans)

هذا المصرف مكون في الأصل من مصرفين مصرف فملي (Femily Finans) الذي أسس في سنة 1985م تحت اسم «مؤسسة فيصل المصرفية»، و«مصرف الأناضول» الذي أسس في 01.10.1991. وفي تاريخ: 30.12.2005 اتحدا وكونا مصرفا واحدا تحت اسم «بنك تركيا المصرفي للمشاركة» يختصر في «مصرف تركيا» (Türkiye Finans). يملك البنك الأهلي السعودي 67.03% من حصة هذا المصرف، و22.34% لمجموعة بويداك (Boydak Grubu)، و10.57% لشركة (Gözde Girişim Sermayesi Yatırım Ortaklığı A.Ş). إلى غاية الربع الأخير من سنة 2015 بلغ عدد فروعه 285 فرعا، وواحدا خراج تركيا، وبلغ عدد موظفيه 4132 موظفا.

إلى غاية 2013 لم يكن لدى بنك تركيا فيناس هيئة شرعية، بل كان لديها مستشار شرعي، وفي بداية سنة 2013 أسس هيئة شرعية مكونة من ثلاث أشخاص، لكن دون أن يؤسس لها هيئة رقابية تتابع مدى التزام البنك بقرارت الهيئة، وبالتالي توجه له نفس الانتقادات التي وجهت لغيره.

3) بنك الزراعة التشاركي (ZİRAAT KATILIM)

يُعد بنك الزراعة التشاركي عضوًا في «مجموعة الزراعة الاقتصادية»، وقد بدأ البنك فعالياته برأس مال قدّم من الخزانة العامة يصل إلى 675 مليون ليرة تركية، ليصبح بذلك أول مصرف تشاركي يقدم خدمات مصرفية إسلامية تابع للحكومة.

بلغ عدد فروعه إلى غاية الربع الأخير من سنة (2015) 33 فرعا، وعدد موظفيه 550 موظفا.

المميز في بنك الزراعة التشاركي (الإسلامي) أنه بدأ عمله بطريقة صحيحة، إذ أنه تعاقد مع أكاديمية إصفا للتمويل والتدريب، وهي شركة للاستشارات الإسلامية والرقابة الشرعية للمؤسسات المالية، حيث أوكل إليها مسألة مراجعة العقود من الناحية الشرعية، ومراقبة معاملاته المالية، وبالتالي فإن جميع معاملاته وعقوده مجازة من هيئة هذه الشركة.

رغم أن هذه الشركة تجيب على استفسارات المؤسسة المستجدة عبر الإيميل، وتواجد عضو من أعضاء الهيئة يوما في الإسبوع بالبنك لمتابعة الأعمال، إلا أن عدم وجود إدارة للتدقيق الشرعي داخل البنك، تتابع مدى التزام البنك بقرارات الهيئة، يعتبر نقصا واضحا يجب على البنك تداركه في أقرب وقت.

4) بنك الأوقاف التشاركي (VAKIF KATILIM)

أسس بنك الوقف التشاركي برأس مال 805 مليون ليرة تركية، قدّم من المديرية العامة للأوقاف التركية ليصبح بذلك ثاني مصرف تشاركي يقدم خدمات مصرفية إسلامية تابع للحكومة.

أخذ الرخصة بتاريخ 2016/02/17، وبدأ العمل فعليا بتاريخ 2016/02/24، وقام رئيس الجمهورية السيد رجب طيب أردوغان بفاتتاح رسمي له بتاريخ 2016/02/26، بلغ عدد فروعه في نهاية شهر أوكتوبر 24 فرعا، يهدف إلى أن يصل العدد إلى 30 فرعا بنهاية السنة الحالية (2016)، وبلغ عدد موظفيه بتاريخ 2016/09/30 320 موظفا.

بدأ العمل دون تأسيس هيئة شرعية تجيز تعاملاته، إلى غاية 2016/06/13 حيث أسس هيئة شرعية مكونة من ثلاثة أشخاص أحدهم اختصاص اقتصاد، لكن دون أن يؤسس لها هيئة رقابية تتابع مدى التزام البنك بقرارت الهيئة، وبالتالي توجه له نفس الانتقادات التي وجهت لغيره.

5) البنك الكويتي التركي للمساهمة (KUVEYT TÜRK)

هو ثاني بنك إسلامي أسس في تركيا في سنة 1989م من قبل بيت التمويل الكويتي ومؤسسة الأوقاف التركية باسم «مؤسسة كويت ترك والأوقاف التركية المصرفية»، برأس مال أجنبي وتركي موزع كالتالي:بيت التمويل الكويتي 62.24% الذي يعد من أوائل وأكبر البنوك الإسلامية في العالم، الإدارة العامة للأوقاف التركية 18.72%، البنك الإسلامي للتنمية 9%، مؤسسة التأمينات الاجتماعية الكويتية 9%، و1.04% للأشخاص. في سنة 2006م غُير اسمه إلى «البنك الكويتي التركي للمساهمة» مع المحافظة على نفس الاسم اختصارا «كويت ترك» (KUVEYT TÜRK). يهدف إلى أن يكون ضمن الخمس البنوك الأولى من حيث جودة الخدمة، والعشرة بنوك الأولى من حيث الحجم في تركيا، بلغ عدد فروعه إلى غاية مارس من سنة (2016) 369 فرعا، منها واحد خارج تركيا، وبنك اشتراكي في ألمانيا، وبلغ عدد موظفيه 5491 موظفا.

الذي يميز كويت ترك عن غيره من البنوك الإسلامية أنه أكثر هذه البنوك حساسية والتزاما بالمعايير الشرعية، إذ أن لديه هيئة شرعية مكونة من 6 أعضاء، وهيئة رقابية شرعية مكونة من 4 مراقبين، تراقب مدى التزام البنك بقرارات الهيئة، حيث تعتبر قرارات الهيئة ملزمة للبنك. ولذلك يواجه منافسة شديدة غير عادلة من

قبل البنوك الأخرى، فكثير من المعاملات التي تعمل بها البنوك الإسلامية الثلاثة الأخرى لا تجيز هيئة كويت تورك العمل بها، لعدم وجود هيئة رقابة وتدقيق على أعمال هذه البنوك، حتى أن بعض الأعمل كالصكوك مثلا تدقق عليها إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي بكويت تورك.

القسم الثاني: شركات التأمين

1) شركة ناؤوفا (Neova) للتأمين

هي شركة التأمين التكافلي الوحيدة في تركيا، أسست هذه الشركة مع بداية سنة 2008، من قبل شركات أجنبية شركة تورك كابتال القابضة 53%، وشركة تكافل الأولى 35%، وكويت تورك 7%، و5% لشركة المثنى للتأمين التكافلي، و0,01% لشركة أوتولاند لتأجير السيارات، وبدأت في العمل مع نهاية 2009.

في نهاية 2014 كان لها 10 مديريات مناطق، وعدد الممثلين لها 1017 شركة ممثلة، و785 فرعا بنكيا لثلاث بنوك تشاركية هي بنك البركة وبنك تركيا فيننا وبنك كويت تورك، واستطاعت الشركة في خلال خمس سنوات أن تكون ضمن أكبر 15 شركة تأمين في تركيا، بحصة 1.7% من سوق شركات التأمين، وحققت 19 مليون و387 ألف ليرة (19.387.000ليرة تركية) ربحا صافيا لسنة 2014، تهدف إلى أن تكون من أحسن شركات التأمين في تركيا، كما تهدف إلى توسيع نظام التأمين التكافلي بتركيا وذلك بزيادة وتطوير منتجاتها، لتحقيق تطلعات عملائها، بكل عدالة وشفافية.

أسست هذه الشركة هيئة شرعية لمراجعة عقودها قبل شروعها في العمل، فكل تعملاتها تعرض على الهيئة الشرعية للنظر فيها قبل الشروع في التطبيق، إلا أنه ينقصها إدارة رقابة وتدقيق شرعي منفصلة عن الهيئة، حيث إن الهيئة أوكلت مهمة التدقيق إلى عضوين من أعضائها.

2) شركة التقاعد الفردي والتأمين على الحياة

احتاجت البنوك الإسلامية في تركيا إلى إنشاء صندوق التقاعد الفردي الذي تدعمه الحكومة، والتأمين على الحياة من أجل ضمان ديون عملائها، فتعاملت ابتداء مع شركات التقاعد الفردي المتواجدة في السوق بشرط أن يتم استثمار تلك الأموال حسب مبادئ التمويل الإسلامي، لكن في سنة 2014 أسست شركة مساهمة للتقاعد الفردي والحياة التشاركية من قبل كل من مصرف البركة وكويت تورك.

أنشأت هذه الشركة منذ تأسيسها هيئة شرعية مكونة من عضوين عملت على مراجعة جميع عقود الشركة وإجازتها، لكن رغم هذه البداية الصحيحة إلا أنها تعتبر غير كافية من جهتين: أولا أن الهيئة يجب أن تكون مكونة من ثلاثة أعضاء على الأقل حسب معيار الضبط الخاص بالهيئات، وذلك لتفادي عدم أخذ القرار عند

الاختلاف، وثانيا أنه لم يتم تأسيس إدارة رقابة شرعية أو تعيين مراقب شرعي لمتابعة مدى الالتزام بقرارات الهيئة، وهذا ما تواجهه كل المؤسسات بتركيا كما ذكرنا سابقا.

3) نوافذ التأمين التكافلي

أ) شركة الزراعة للتأمين

بعد افتتاح الحكومة التركية لبنك الزراعة التشاركي، طلب رئيس الجمهورية السيد الطيب أردوغان بوجوب انشاء شركة تأمين تكافلي، وتمهيدا لتحقيق هذا الهدف افتتحت شركة التأمين التابعة لمجموعة الزراعة الاقتصادية نافذة للتأمين التكافلي على أن يتم انشاء شركة تأمين تكافلي مستقلة تابعة للمجموعة بعد سنة واحدة على الأكثر. ينظر في أعمال هذه الشركة نفس شركة الاستشارات الشرعية التي تنظر في أعمال البنك.

بـ) شركة دوغا للتأمين

شركة دوغان للتأمين هي شركة تأمين تجارية، افتتحت في 2015 نافذة للتأمين التكافلي، وأنشأت لهذا الغرض هيئة شرعية، لكن من دون إدارة رقابة وتدقيق، ولذلك لا يعلم أن هذه الشركة تقوم فعلا بأعمالها حسب مبادئ التأمين التكافلي أم لا؟ هل كل عقود الشركة روجعت من قبل هيئتها الشرعية أم لا؟ هل هي ملتزمة بقرارات هذه الهيئة أم لا؟ كل هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى إيضاح، حيث أن الجهة التي تجيب على هذه الأسئلة ألا وهي إدارة الرقابة ليست موجودة، وبالتالي تبقى علامات الاستفهام حول مدى موافقة هذه الشركة لنظام التأمين التكافلي!! وحسب ما هو معلن على الموقع الرسمي للشركة، فإن القائمين على الشركة لم يفهموا نظام التأمين التكافلي بمعناه الصحيح، حيث إنه في اعتقاد هذه الشركة أن المهم في النظام التكافلي هو عدم استثمار اشتركات العملاء في استثمارات ربوية، والصحيح أنه نظام خاص له أسس لا ينبغي الحياد عنها!

الصورة المستقبلية

إن عدم إلزام المؤسسات المالية الإسلامية من قبل البنك المركزي أو مؤسسة تنظيم ومراقبة البنوك بوجود هيئة استشارية (شرعية)، ولا حتى السؤال عن رأي الهيئة الشرعية جعل هذه البنوك لا تهتم بصحة المعاملات من الناحية الشرعية، وهمها الوحيد أن تحقق أكبر نسبة من الربح.

لكن تزايد عدد هذه المؤسسات في تركيا سواء كأسماء جديدة أو كفروع طرح إشكالية التعامل مع مؤسسة مراقبة وتنظيم البنوك (BDDK)، والبنك المركزي أو أسواق المال بجدية أكبر، جعلت هذه المؤسسات تعيد التفكير في سياساتها اتجاه هذه المؤسسات، حيث عمدت إلى العمل على كيفية التعامل معها وتطويرها،

فباشرت مؤسسة مراقبة وتنظيم البنوك إلى إنشاء إدارة خاصة بالبنوك الإسلامية ضمن هيكلها، عملت هذه الأخيرة على تقديم مسودة قوانين خاصة بالبنوك الإسلامية، ومسودة قوانين خاصة بإنشاء الهيئات الشرعية بتلك البنوك، وهيئة شرعية مركزية، وقدمتهما للمناقشة والإثراء ومن ثم تقديمها للحكومة لاعتمادها.

كما غير البنك المركزي من قوانينه بما يتناسب مع مبادئ البنوك التشاركية (الإسلامية)،

الخلاصة

يمكن القول أن مستقبل المؤسسات المالية الإسلامية في تركيا يسير نحو الأفضل، فباعتماد قانون الهيئات الشرعية ستكون كل مؤسسة مالية إسلامية (تشاركية) ملزمة بتأسيس هيئة شرعية وإدارة رقابة تعمل على التحقق من مدى التزام المؤسسة بفتاوى وتعليمات هيئة الفتوى الشرعية، مما سيؤدي إلى تعزيز التدقيق الشرعي سواء الداخلي أو الخارجي، مما سيفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب إلى دخول السوق التركية للاستثمار في هذا المجال، وخاصة بعد أن أعلنت الحكومة على جعل اسطنبول مركزا للتمويل، مما سيعزز انتشار المؤسسات المالية الإسلامية وزيادة الاهتمام بها.

نبذة مختصرة عن أعمال إدارة المراقبة والتدقيق الشرعي بالبنك الكويتي التركي للمساهمة

ضوابط التدقيق الشرعي في بيتك

تعتمد الإدارة الشرعية في بيتك - تركيا في أعمالها وتنفيذ مهامها على ما يلي:

- لائحة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- دليل الإدارة الشرعية.
- دليل المراجعة الشرعية.
- المعايير الشرعية ومعايير الضبط الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- قوانين وأنظمة إدارة مراقبة وتنظيم البنوك بتركيا (BDDK).

الاستقلالية التنظيمية للتدقيق الشرعي في بيتك تركيا

- ترتبط الإدارة الشرعية بأعلى مستوى للهيكل الإداري في البنك الكويتي التركي للمساهمة (مجلس الإدارة) وذلك لتمكين الإدارة من تنفيذ مسؤوليتها بأكمل وجه.
- الإدارة الشرعية مرتبطة وظيفياً بالإدارة العليا للبنك كما يشير الهيكل التنظيمي بهيئة الفتوى والرقابة الشرعية.
- التدقيق الشرعي مستقل في تحديد خطة التدقيق ونطاقه وإبلاغ نتائجه من خلال اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

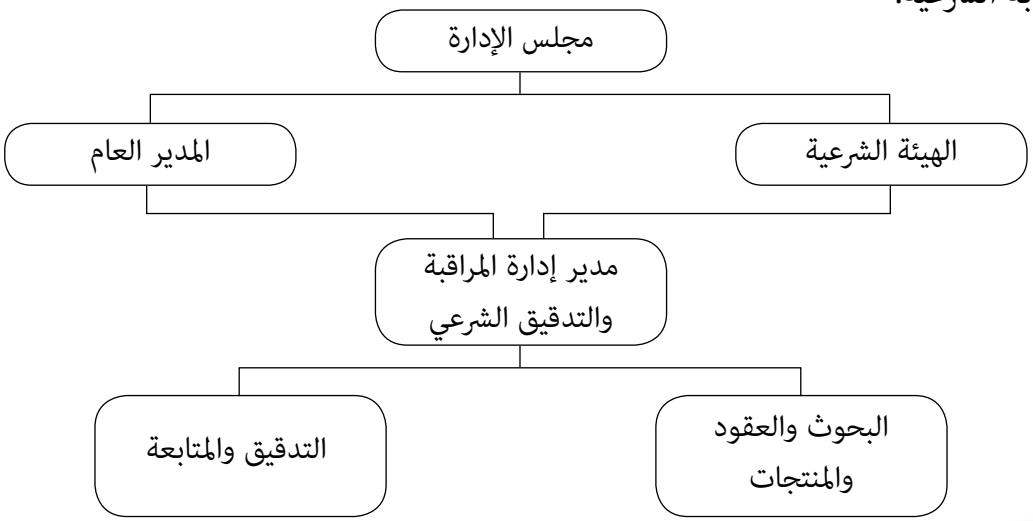

الهدف من التدقيق الشرعي

- تهدف الرقابة الشرعية إلى التأكد من التزام المؤسسة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما جاء في الفتاوى والقرارات والإرشادات الصادرة عن هيئة الفتوى الشرعية للمؤسسة (معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2)).

مسؤولية الالتزام بالشريعة

- على الرغم من أن هيئة الفتوى الشرعية مسؤولة عن تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام المؤسسة بالشريعة، إلا أن مسؤولية الالتزام بالشريعة تقع على عاتق إدارة المؤسسة مع مراعاة ما يقصد بالإدارة في النظم والقوانين المحلية.
- ولتمكين الإدارة من القيام بهذه المسؤولية بفعالية، فإنه يتعين على هيئة الفتوى الشرعية مساعدة المؤسسة في تقديم التوجيه والإرشاد والتدريب بشأن الالتزام بالشريعة، مع مراعاة أن الرقابة الشرعية لا تعفي الإدارة من تنفيذ جميع المعاملات طبقا للشريعة (الرقابة الشرعية الفقرة 5 – معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (2)).

مهام وحدة التدقيق الشرعي

تتلخص مهام وحدة التدقيق الشرعي كما وردت في دليل السياسات والإجراءات للإدارة فيما يلي:

- وضع الخطة السنوية للتدقيق الشرعي على فروع وإدارات بيتك تركيا.
- تنفيذ التدقيق الشرعي على فروع وإدارات البنك الكويتي التركي للمساهمة وشركاته التابعة وفق الخطة المعتمدة من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية العليا.
- إعداد تقارير التدقيق الشرعي ورفعها لمدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي، واعتمادها من الهيئة الشرعية العليا، وإرسال القرارات المعتمدة إلى الإدارات المعنية من أجل العمل بموجبها.
- متابعة تطبيق القرارات من قبل الإدارات، وإعداد تقرير بذلك.

خطة التدقيق الشرعي

- تقوم الإدارة الشرعية بإعداد خطة شاملة للعام يرفعها مدير الإدارة الشرعية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لاعتمادها.

ماهي الأسس التي يتم مراعاتها عند إعداد خطة التدقيق:

- المخاطر الشرعية.
- القوانين والأنظمة المحلية.
- رؤية الإدارة العليا ومجلس الإدارة أن وجدت (مهمات استشارية).
- المهمات الخاصة والمنتجات الجديدة.

التخطيط لمهمة التدقيق الشرعي

تولي الإدارة الشرعية مرحلة التخطيط أهمية بالغة ووقت كاف، ويقوم المدقق الشرعي بإعداد مخططا موثقا لكل مهمة يتضمن أهداف المهمة ونطاقها والمجال الزمني.

- **إعداد مذكرة التخطيط**

1. الهدف من المهمة
2. المخاطر المتعلقة بالمهمة.
3. نطاق وإجراءات المراجعة.
4. فريق التدقيق والمهام المناطة بهم.
5. تفاصيل تنفيذ المهمة (الجدول الزمني للمهمة).
6. الاعتماد والمراجعة.

- **إعداد برنامج التدقيق**

يجب أن يحدد برنامج التدقيق الإجراءات التي سيتم تنفيذها أثناء انجاز المهمة، كما يجب أن تتم المصادقة عليه قبل تنفيذه، وعلى كل تعديل يطرأ على هذا البرنامج.

إعداد برنامج التدقيق وتنفيذ العمل الميداني

- **إعداد برنامج التدقيق**

1. يقوم المدقق الشرعي بالتعرف على مهام الإدارة الخاضعة للتدقيق بالتفصيل.
2. يتم تحديد المخاطر الشرعية المتعلقة بالمهمة.
3. يتم إعداد برنامج التدقيق واعتماده من قبل مدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي.

- **تنفيذ العمل الميداني**

1. يتم تحديد وتوثيق وتحليل المعلومات الكافية لتحقيق أهداف التدقيق.
2. يتم الاجتماع مع مدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي خلال فترة تنفيذ العميل الميداني لبيان ما تم التوصل إليه خلال تنفيذ المهمة والاستفادة من توجيهاته.

تقرير التدقيق الشرعي

- إعداد مسودة التقرير ومناقشتها مع مدير مدير إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي.
- مناقشة التقرير مع الإدارة المعنية وتضمين الردود.
- عرض التقرير ومناقشته مع الإدارة العليا.
- عرض التقرير الشرعي واعتماده من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك (كويت تورك)
- متابعة تنفيذ القرارات من قبل الإدارات وإعداد تقرير بشأنها.

متابعة تنفيذ قرارات الهيئة

- يتم متابعة قرارات الهيئة الشرعية بصورة ربع سنوية.
- يتم إعداد تقرير مفصل بالقرارات

1. التي تم الانتهاء من تنفيذها وبيان نسبة التنفيذ
2. التي هي قيد التنفيذ وبيان أسباب عدم التنفيذ
3. التي لم يتم تنفيذها مع بيان الأسباب.

تصنيف الملاحظات الواردة في تقارير الإدارة الشرعية

- لقد أخذت إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي على عاتقها إصدار تقرير دوري عن أعمالها، لإطلاع الهيئة الموقرة على ما تم إنجازه من أعمالها.
- كما دأبت الإدارة على وضع تقييم عام لأداء الإدارات من الناحية الشرعية بناء على نتائج التدقيق الشرعي عليها.
- درجات المخاطر ومعايير التقييم:

- تصنيف الملاحظات على حسب درجة خطورتها:

• عالية (High) • متوسطة (Medium) • منخفضة (Low)

تصنيف الملاحظات بشكل تفصيلي

	درجة الخطورة	التعريف
1	عالية	وهي التي تؤدي إلى بطلان المعاملة ولا يمكن تصحيحها، أوتؤثر سلباً في نشاطات البنك المالية واستثماراته، أو تستدعي تجنيب الأرباح المستحقة حسب حالتها؛ أو التي وجد فيها مثل أحد الأسباب التالية : 1. تخلف ركن أو شرط رئيس في العقد: الركن، كعدم حصول الإيجاب والقبول في العقد؛ والشرط: كأن يبيع ما لا يملكه، لأن ملكية المبيع قبل بيعه من شروط صحة العقد. 2. حرمة السلعة المتعاقد عليها، أوعدم وجودها في حالة بيع سلعة معينة، أوعدم القدرة على التسليم. 3. تضمن العملية على الربا: ربا الفضل فيما يشترط فيه التقابض والتماثل كذهب بذهب، أو ربا النسيئة والتأجيل فيما يشترط فيه التقابض فقط كصرف العملات، أو ربا الديون كاشتراط غرامة التأخير. 4. تضمن العملية على حيلة للتوصل إلى محرم في الشريعة الإسلامية، كبيع العينة. 5. تضمن العملية على بيعتين في بيعة، كاشتراط عقد البيع في عقد الإجارة أو العكس. 6. تضمن العملية على الغرر الفاحش، كجهالة السلعة المشتراة أو جهالة الثمن أو الأجل. 7. تضمن العملية على الميسر والقمار، كالسحوبات التي تضع الجوائز من أموال المشتركين، فإما أن يفوز المشترك وإما أن يخسر، أو كالتأمين التجاري. 8. تضمن العملية على اشتراط تأجيل البدلين: الثمن والمثمن (بيع الكالئ بالكالئ). 9. في حال عدم أخذ موافقة إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي على أي منتج أو معاملة أو عقد إذا وجد بها أحد الأسباب السابقة.
2	متوسطة	وهي التي تؤثر في المعاملة ولكن لا تؤدي إلى بطلانها، بل يمكن إمضاؤها مع تخليصها مما يؤثر عليها، وقد تستدعي تنقية الأرباح المحصلة، وقد لا تستدعي ذلك بحسب الحالة، وذلك إذا وجد بها مثل أحد الأسباب التالية: 1. تضمن العملية على شرط فاسد في جوهر العقد عُلق تطبيقه بأمر مستقبلي، كشرط التخفيض عند السداد المبكر. 2. تضمن العملية على غرر غير فاحش. 3. إذا تضمن دليل الإدارة سبباً من الأسباب المذكورة في المخاطر العالية.
3	منخفضة	وهي التي لا تؤدي إلى بطلان المعاملة ولا تؤثر فيها ولا تستدعي تنقية الأرباح، ولكن هي خلاف الأولى والأفضل، وقد تؤثر على السمعة، وذلك إذا وجد بها مثل أحد الأسباب التالية: 1. الخطأ في الإجراءات التي لا تؤثر على صحة المعاملة 2. إذا تضمن دليل الإدارة خطأ شرعياً عدا الأسباب المذكورة في المخاطر العالية 3. في حال عدم أخذ موافقة إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي على أي منتج أو معاملة أو عقد، ما لم يكن بها أحد أسباب المخاطر العالية.

معايير تقييم أداء الإدارات

مُرْضِيَة (satisfactory)

- تطبيق نظم الرقابة الشرعية الداخلية لدى الإدارة كافٍ وقوي.
- التزام الإدارة وعدم مخالفتها لقرارات الهيئة وإدارة الرقابة والتدقيق الشرعي وخطوات تنفيذ المعاملات.
- تجنب الإدارة الأخطاء والملاحظات ذات المخاطر العالية.

تحتاج إلى تطوير (Improvement required)

- تطبيق نظام الرقابة الشرعية الداخلي للإدارة يحتاج إلى تطوير
- التزام الإدارة بشكل مقبول وعدم مخالفتها لقرارات الهيئة وإدارة الرقابة والتدقيق الشرعي في تنفيذ أغلب أعمالها.
- إذا لوحظ على الإدارة ست ملاحظات فأكثر والملاحظات العالية أقل من 33% من مجموع الملاحظات.

غير مرضية (Unsatisfactory)

- بيئة الرقابة الشرعية الداخلية في الإدارة ضعيفة ومن شأنها أن تؤدي إلى قصور جوهري يستدعي تدخل فوري من إدارة المؤسسة لمعالجتها.
- عدم التزام الإدارة ومخالفتها لقرارات الهيئة وإدارة الرقابة والتدقيق الشرعي في تنفيذ أغلب أعمالها.
- إذا لوحظ على الإدارة ست ملاحظات فأكثر والملاحظات العالية 33% فأكثر.

والحمد لله رب العالمين،،،

خدمة التدقيق الشرعي

قيمـــة مضافـــة لأعمـــالك...

شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

shura_consult | shurashariaconsultancy | shura sharia consultancy | (965) 6627 3033